



الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع: إقتراح قانون معجل مكرّر تحت مسمى تعديل الفقرة (ب) من المادة ٣٧ من قانون رقم ٣٦٧ الصادر في الأول من آب سنة ١٩٩٤ (مزاولة مهنة الصيدلة)

متشرفاً بما يلي:

بالنظر إلى أهمية موضوع مزاولة مهنة الصيدلة في لبنان، أتشرف وأقدم ربطاً القانون المعجل المكرّر الرّامي إلى تعديل الفقرة (ب).

وتفضّلوا بقبول فائق الإحترام

كفرحزير في ٢ أيار ٢٠٢٥

النائب المهندس أديب عبد المسيح

ربطاً:

- إقتراح القانون المعجل المكرّر
- الأسباب الموجبة





إقتراح قانون معجل مكرّر

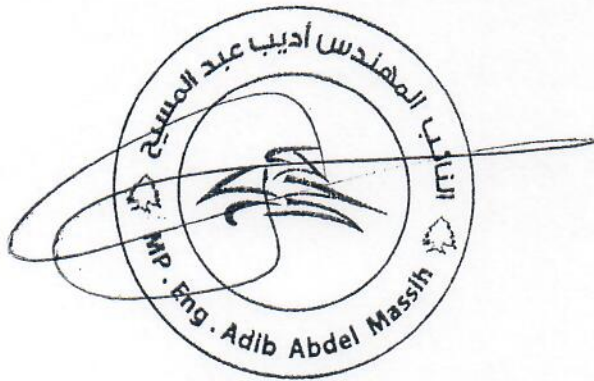
مادّة وحيدة:

تعدّل الفقرة (ب) من المادّة ٣٧ من القانون ٣٦٧ الصادر في الأول من آب سنة ١٩٩٤

(مزاولة مهنة الصّيدلة) بحيث تصبح كما يلي:

ب - باستثناء المتّمات الغذائيّة وحليب الرّضع والأدوية الّتي يجوز بيعها من الصّيدليّات بدون وصفة طبّيّة (OTC) يحظرّ الإعلام والإعلان التجاريّ عن الأعشاب الطبّيّة وغيرها من الأدوية والمستحضرات الّتي لها صفة علاجيّة.

النائب المهندس أديب عبد المسيح





الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

الأسباب الموجبة

ولما كان وسائل الإعلام قد شهدت تطوراً كبيراً، ومن مظاهرها المحطات الفضائية سواء المرئي منها أو المسموع، بحيث أنّ البثّ الفضائي قد تجاوز حدود الدّول وأصبح عالمياً.

ولما كانت القوانين المحلية خاصة المتعلّقة بمسائل خطر بعض الإعلانات لا يمكن تطبيقها خارج حدود لبنان، وبالمقابل لا يمكن حجب الإعلانات التي تبثّ على قنوات فضائية أجنبية.

ولما كان خطر الإعلان متعلّق بأصناف معينة لا يُجدي نفعاً بوجود المحطات الفضائية، بل إنّه يُحرّم الإعلام اللبناني من مردود إقتصادي تستفيد منه مؤسسات إعلامية أجنبية.

ولما كان الإعلان عن بعض الأدوية والمستحضرات الطبية لاسيّما تلك المنصوص عليها في الإقتراح المرفق، قد أصبح مباح في غالبية دول العالم وبالتالي يصل إلى المواطن اللبناني عبر المحطات الأجنبية والعربية.

ولما كان حرمان المؤسسات الإعلامية اللبنانية من مورد إقتصادي يضرب مبدأ العدالة لصالح المؤسسات الإعلامية غير لبنانية.

ولما كان الإعلان التجاريّ بهدف الترويج للمتمّمات الغذائية وحليب الرّضع والأدوية التي يجوز بيعها من الصيدليات بدون وصفة طبية (OTC) لا يَشكّل أيّ خطر على صحّة المواطن، بل إنّ المادة ٣٦ من القانون ٣٨٢ تاريخ ٤ - ١١ - ١٩٩٤ (البثّ التّلفزيوني والإذاعي) قد وضعت ضوابط للإعلانات تمنع الخداع وإلحاق الضّرر والإساءة للأخلاق العامّة، قد لا تتوفّر في الإعلانات القادمة من خارج الحدود.

آتيناً باقتراحنا المرفق آملين من المجلس النّيابي الكريم مناقشته وإقراره في أسرع وقت ممكن.

النائب المهندس أديب عبد المسيح

